

هل يصبح هذا الهدف الكبير من أعظم إنجازات الملك عبدالله؟

عبدالله ناصر الفوزان*

فقط على تخفيض الدين العام ببرجات بطيئة متدرجة ولكن إلى تخفيضه بقوة لنصل لذلك الحد القبول المطلوب الذي لا تفرضه متطلبات مسرورات الميزانية وإنما متطلبات السياسة النقدية والانتقال بعد ذلك للمرحلة الإيجابية بدلا من السلبية ببناء الاحتياطات اللازمة التي تساعدنا على مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية التي لا بد من حدوثها، وهو بهذا الحديث يشعر أعضاء حكومته وكل العاملين في القطاعات الاقتصادية في المملكة بعزمه ويحثهم - بطريقة غير مباشرة - على التعاون وبدل الجهود لتحقيق هذا الهدف الكبير.

بالإمكان وبسهولة التخلص من الدين

العام والإبقاء فقط على الحد الذي نتصلبه

السياسة النقدية وذلك في مدة قد لا تتجاوز

الثلاث سنوات أو حتى أقل، ثم يمكن البدء

بعد ذلك ببناء الاحتياطات...

لقد عانت المملكة وما زالت تعاني من تصاعد الدين العام بشكل مستمر خلال العقد الماضي حتى بلغ رقما فلكيا اقرب من سبعمئة مليار ريال، وقد أصبحت فوائد هذا الدين تشكل عبئا كبيرا على الميزانية فأصبحت لا تفي بالمتطلبات الأساسية، وأصبح الدين مشكلة كبرى كانت المرض الخطير المزمن الذي يحتاج الخلاص منه إلى جهود وتضحيات غير عادية، أو عاتية من تلك المشاكل المستعصية التي تسببت في الاكثاب لصعوبة الخلاص منها، ولذلك فعندما فصّح في الأمر الملك عبدالله عن عزمه على القضاء على تلك المشكلة فإن ذلك لا بد أن يزرع الأمل الكبير في نفوس المواطنين ويبيجهم، وعندما فصّح عن نيته بأنه لن يتكفي بالتخلص من مشكلة الدين الكبير بل سيتجاوز ذلك لبناء الاحتياطات المالية التي ستكون عوناً لنا على تقلبات المستقبل، ورسيداً لأبنائنا وأجيالنا القادمة فإن ذلك يستحق الاحتفاء الكبير لمرئوده العظيم، وإذا تحقق فإنه قد يكون هو الإنجاز المحوري الكبير الذي سيكون أمانة قارعة من أمانات عهد الملك عبدالله.

لقد هلت في بداية المقال إن الأهداف والإنجازات التي يتطلع لها الزعماء قد تحقق وقد يتحقق بعضها وقد لا يتحقق شيء منها إذ يتوقف هذا على الظروف والعوامل المختلفة وعلى خصال

ما من زعيم في هذا الكون ملكا كان أو رئيسا أو قائدا، في العالم الأول أو الثالث أو حتى العاشر، إلا ويتطلع فور توليه السلطة إلى تحقيق إنجازات كبيرة تقترن باسمه، وتسجل لعهد، ويذكره التاريخ بها، ومن بين الإنجازات التي يبحث عنها ويتطلع إليها قد يبرز أحدهما أمام الزعيم ليكون هو الأبرز والأعظم والأعلى فيظل هو هاجس الملح وهمه الكبير.

قد يتمكن الزعيم من تحقيق جملة من أهدافه بما فيها ذلك الهدف الأعظم والأبرز، وقد يحقق عددا محدودا منها، وقد لا يتمكن من تحقيق شيء منها، فهذا كله يتوقف على أمور عديدة من أهمها الظروف السياسية الحالية والإقليمية والمحلية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبلده، ودرجة نزاهة الزعيم ولخلاصه واستقامته وصدقه، ومستوى ذكائه، وحسن اختياره للعاملين معه، إن آخر العوامل الكثيرة المؤثرة في تحقيق طموحات الزعيم.

ولو تتبعنا سيرة بعض زعماء العالم في الغرب وفي الشرق ومن بينهم زعماء المملكة العربية السعودية ابتداء بمؤسسها الملك عبدالعزيز وانتهاء بخادم الحرمين الملك فهد لوجدنا الكثير من الإنجازات البارزة وتبيننا من بين تلك الإنجازات تلك العلامات الفارقة التي كلنا إننا الإنجازات المحورية الكبيرة التي يعرف بها الزعيم ويقترن بها عهده.

وليس المجال الآن مجال تعداد أو تمثيل، ولكني ذكرت ذلك لأبين أن خادم الحرمين الملك عبدالله هو بلا شك مثل غيره لا بد وهو يبدأ عهده الميمون إن شاء الله أنه يتطلع لتحقيق الإنجازات ويتطلع لتحقيق ذلك الإنجاز المحوري الكبير الذي إذا تحقق عرف به واقترب به اسمه، وتميز به عهده، وأصبح عنوانا كبيرا لولايته الممتدة لوقت طويل يأن الله.

ولقد أسعدني غاية السعادة ما بدا في من أنه - حفله الله - يتطلع بعزم واضح أكيد إلى إصلاح اقتصادي كبير بعد أن قرأت حديثه عن الوضع الاقتصادي للمملكة الذي وجهه لأصحاب المعالي الوزراء في جلسة المجلس يوم الاثنين الماضي، والذي استعرض فيه ما حققه اقتصاد المملكة خلال العام المالي 1426/25هـ وحتى الآن من نتائج عالية من النمو في مختلف القطاعات، وتبين أسباب ذلك، ثم أكد أن هذا التوجه سيؤدي يأن الله إلى ضبط مسيرة التنمية وتغليظ العائد من الإنفاق، وتوجيه الفائض لتخفيض الدين العام وبناء احتياطات ملائمة تساعد الاقتصاد على التكيف بالدورات الاقتصادية التي قد تنتج عن تقلبات أسعار النفط. إنه - حفله الله - في حديثه هذا يفصح عن عزمه ليس

المسؤول وموالمية، وبالنسبة للظروف والعوامل المختلفة للمملكة العربية السعودية فاعتقد أن غالبيتها جيدة وتساعد على تحقيق الأهداف، فمكانة المملكة الدينية وموقعها الجغرافي ووزنها السياسي ووضعها الاقتصادي كلها عوامل إيجابية. كما أن الحاجة قائمة بل ملحة والأعتاق مشرغبة للإصلاحات وبالتالي فإن درجة الاستجابة الإنسانية كبيرة جدا، وقبل ذلك ويعدده فإن شخصية الملك عبدالله وخصاله وأخلاقه وثقة المواطنين فيه تؤهل ويقوة لتحقيق الأهداف على عمومها.

أما لو نظرنا لهذا الهدف الكبير الذي هو موضوع المقال فإن الظروف مهيئة له أكثر من غيره، ففضل الملكة ارتفع كثيرا هذا العام إذ إن سعر برميل البترول وصل إلى أكثر من 60 دولارا، بعد أن كان في حدود الأربعين في العام الماضي، كما أن إنتاج المملكة قد زاد قبيل أكثر من 10 ملايين برميل بعد أن كان ثمانية ملايين في العام الماضي، وخذوا آلة حاسبة وحددوا الزيادة التقريبية، كما أن حصص الحكومة في الشركات والبنوك قد زادت قيمتها السوقية كثيرا، فحصة الحكومة في سابك على سبيل المثال تبلغ قيمتها السوقية الآن أكثر من أربعمئة وخمسين مليار ريال، بعد أن كانت لا تزيد عن خمسين مليار ريال منذ ثلاث سنوات، كما أن حصة الحكومة في شركة الاتصالات قد تضاعفت قيمتها السوقية عدة مرات فأصبحت تبلغ الآن أكثر من مئة وثمانين مليار ريال، وهذه مجرد نماذج للشركات والبنوك العديدة التي تملك الحكومة الكثير من أسهمها وتستطيع طرح أجزاء منها للمواطنين في الاكتتاب العام أو تباعها بقيمتها السوقية للجهات الدائنة، أي إنه بالإمكان وبسهولة التخلص من الدين العام والإبقاء فقط على الحد الذي تتطلبه السياسة النقدية وذلك في مدة قد لا تتجاوز الثلاث سنوات أو حتى أقل، ثم يمكن البدء بعد ذلك ببناء الاحتياطيات ليمت تحقيق ذلك الإنجاز الكبير، إنني أشكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله على فتحه تلك النافذة الواسعة التي أرانا من خلالها الضوء الساطع في نهاية النفق، ذلك النفق المظلم الذي حسبناه يوما بلا نهاية، وأختم بما أوردته في مقالتي يوم السبت الماضي عن الموضوع نفسه فأقول سيأتي ذلك اليوم الذي حين يرفقه ذكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في المحافل الدولية وأحداث المجالس المحلية يقال إنه الملك الصالح صاحب الإنجاز العظيم المتمثل في تخليص بلده من دينها الكبير وبناء احتياطياتها الجيدة. أرجو ذلك.